



تيسير بدء نفاذ المعاهدة

وتشارك في هذه المؤتمرات الدول المصدّقة على المعاهدة والدول الموقّعة عليها، وتتخذ القرارات بتوافق آراء الدول المصدّقة، مع إيلاء الاعتبار للآراء التي تُعرب عنها في المؤتمر الدول الموقّعة. وتُدعى الدول غير الموقّعة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الحضور بصفة مراقبين.

وتناقش مؤتمرات المادة الرابعة عشرة وتقرّر ما يمكن اتخاذه من تدابير متّسقة مع القانون الدولي للتعبيل بعملية التصديق من أجل تيسير بدء نفاذ المعاهدة.

تتعلق المادة الرابعة عشرة من المعاهدة ببدء نفاذ المعاهدة. وتتوخّى المادة إنشاء آلية لعقد مؤتمرات منتظمة لتيسير بدء نفاذ المعاهدة (يُشار إليها عادة باسم 'مؤتمرات المادة الرابعة عشرة')، إذا لم يبدأ نفاذ المعاهدة بعد ثلاث سنوات من تاريخ فتح باب التوقيع عليها. وقد عُقد أول مؤتمرات المادة الرابعة عشرة في فيينا في عام ١٩٩٩. وعُقدت مؤتمرات لاحقة في نيويورك في الأعوام (٢٠٠١ و٢٠٠٥ و٢٠٠٩ و٢٠١١)، وفي فيينا في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٧. ويعقد الأمين العام للأمم المتحدة هذه المؤتمرات بناء على طلب من غالبية الدول التي صدّقت على المعاهدة.



الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية للمنظمة، تيبور توت، وفي الجانب الأيمن وكيل الأمين العام والممثل السامي للأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، سيرجيو دوارته، خلال اجتماع إحاطة صحافية.

إسرائيل وإندونيسيا (التي صدّق برلمانها على المعاهدة لاحقاً) وإيران (جمهورية-الإسلامية) وباكستان (دولة غير موقّعة) والصين ومصر والولايات المتحدة الأمريكية.

**"هذه السنوات انقضت
بطريقة جيّدة في
العناية ببناء نظام
تحقق عالمي لم
يسبق له مثيل
من أجل المعاهدة"**

**كارل بيلت، وزير الشؤون
الخارجية في السويد**

مؤتمر نيويورك، ٢٠١١

عُقد المؤتمر السابع المعني بتيسير بدء نفاذ المعاهدة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٣ أيلول/ سبتمبر ٢٠١١، وكان المؤتمر مناسبة جديدة لإثبات التصميم السياسي المتجدد للمجتمع الدولي على تحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ، وعالميتها. والتقى في المؤتمر نحو ١٦٠ دولة موقّعة لتقييم التقدم ومناقشة الاستراتيجيات وتنسيق الجهود لحشد المزيد من التأييد للمعاهدة ولعالميتها. وشارك في المؤتمر عدد كبير من وزراء الخارجية والمسؤولين رفيعي المستوى من الدول المصدّقة والموقّعة وغير الموقّعة على المعاهدة، من بينهم ممثلون من سبع دول يلزم تصديقها المنتظر لدخول المعاهدة حيز النفاذ، وهي:

شروط بدء نفاذ المعاهدة

يشترط لبدء نفاذ المعاهدة أن تصدّق عليها جميع الدول الـ ٤٤ المدرجة في المرفق ٢ بالمعاهدة. وهذه الدول التي تسمّى 'الدول المدرجة في المرفق ٢' هي الدول التي شاركت رسمياً في المرحلة النهائية من المفاوضات بشأن المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح المعقود في عام ١٩٩٦ وكانت تمتلك في ذلك الحين مفاعلات طاقة نووية أو مفاعلات أبحاث نووية. وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١، كانت ٣٥ من هذه الدول الـ ٤٤ قد صدّقت على المعاهدة. ومن بين الدول المدرجة في المرفق ٢ التي لم تصدّق بعد على المعاهدة، كانت ثلاث دول لم توقع عليها بعد.

باتريسيا إسبينوسا كانتيليانو، وزيرة الشؤون الخارجية في المكسيك، وكارل بيلت، وزير الشؤون الخارجية في السويد، تشاركا في رئاسة مؤتمر عام ٢٠١١.





مارتي ناتالغاوا، وزير الشؤون الخارجية في إندونيسيا.

بيران كازيخانوف، وزير الشؤون الخارجية في كازاخستان.

الرئاسة المشتركة

تولى رئاسة المؤتمر بالتشارك وزيرة خارجية المكسيك، السيدة باتريسيا إسبينوسا كانتيليانو، ووزير خارجية السويد، السيد كارل بيلت. ويتجلى في هذا التشارك الطابع العالمي للمعاهدة. وشددت السيدة إسبينوزا في كلمتها الافتتاحية على أهمية دخول المعاهدة حيز النفاذ، مشيرة إلى أن المعاهدة «من شأنها أن تجعل العالم أكثر أمناً»، وأنها «ستدعم الهدف النهائي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشاره على المستوى العالمي»، وأنه «يجب علينا أن نعطي الأجيال القادمة عالماً خالياً من الأسلحة النووية». وأعاد السيد بيلت تأكيد نداء السيدة إسبينوسا، قائلاً إنه «بوجود معاهدة

حظر التجارب النووية، يمكن أن نبنى بيئة عالمية أكثر أمناً للجميع». وأشار السيد بيلت إلى السنوات الـ ١٥ التي مضت منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة، فقال إن «هذه السنوات استُخدمت جيداً في القيام بعناية ببناء نظام عالمي لم يسبق له مثيل للتحقق من الامتثال للمعاهدة.»

الإعراب عن التأييد القوي

اتّسم المؤتمر بإبداء العديد من تعابير التأييد القوي للمعاهدة ولدخولها حيز النفاذ. فقد افتتح المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي-مون، الذي وصف المعاهدة بأنها «مركّز لا غنى عنه للوصول إلى عالم

خال من الأسلحة النووية.» وفي حين حثّ بقية الدول المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير، أشار إلى أن «وقت الانتظار قد مضى» وأنه «يجب علينا أن نستفيد إلى أقصى حد من الفرص القائمة - التي يمكن أن لا تدوم طويلاً.» ووصف الأمين التنفيذي، السيد تيبور توت، المعاهدة بأنها «قوة توحيدية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.» وقال إن التوقيعات الـ ١٨٢ والتصديقات الـ ١٥٥ على المعاهدة هي «تصويت بالثقة في المعاهدة لم يسبق له مثيل.» وكرّر دعوة الدول المتبقية إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها، قائلاً إن «أفضل طريقة للمضي قدماً هي جعل القاعدة القائمة بحكم الواقع التي

ألان جوبيه، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في فرنسا (يميناً)، وطبيب الفاسي الفهري، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في المغرب، اللذان عملا معاً في هيئة رئاسة مؤتمر عام ٢٠٠٩ المعني بالمادة الرابعة عشرة من المعاهدة، ألقى كل منهما كلمة إبان افتتاح مؤتمر عام ٢٠١١.



تحظر التجارب النووية تعهدًا ملزمًا قانونًا.»
(عقب المؤتمر، صدّق برلمانا إندونيسيا
وغواتيمالا على المعاهدة.)

واعتمد المؤتمر بالإجماع إعلانًا ختاميًا شديد
اللهجة يعرض ١٠ تدابير عملية لتعجيل
عملية التصديق وإدخال المعاهدة حيز النفاذ.
ويدعو الإعلان الدول المتبقية إلى التوقيع
على المعاهدة والتصديق عليها دون تأخير،
ويُعرب عن التزام الدول المشاركة بأن
تبذل قصارى جهدها وتستخدم كل السبل
المتاحة لها للتشجيع على المزيد من التوقيع
والتصديق على المعاهدة. ويعترف الإعلان
الختامي أيضًا بالإنجازات التي تحققت في
إضفاء الطابع العالمي للمعاهدة وفي تحقيق
تقدّم في الاستعداد التشغيلي لنظام التحقق
الخاص بها. ويشدّد الإعلان على أهمية
المعاهدة، حيث جاء فيه ما يلي: «يكتسي بدء
نفاذ المعاهدة أهمية حيوية باعتباره عنصرا
أساسيا من عناصر النظام الدولي لنزع
السلاح النووي وعدم الانتشار النووي.»
ومن الضروري أن ينفذ المجتمع الدولي
الإعلان الختامي. فالمعاهدة، باعتبارها المانع
الأخير أمام الأسلحة النووية، تتيح نهجا
نظاميا للتصديّ للتحديات التي تواجه نظام
عدم الانتشار النووي.

وأثنت الدول على التقدّم المحرز في إنشاء
نظام التحقق، قائلة إنّ من الضروري
«الحفاظ على الزخم في بناء جميع عناصر
نظام التحقق.»

ونالت التطبيقات المدنية والعلمية
لتكنولوجيات الرصد كثيرا من عبارات
التقدير. وسلّمت الوفود بالاستجابة
السريعة من جانب اللجنة للتسونامي
وللحادث النووي الذي أعقبه في فوكوشيا.
وقد عُقد المؤتمر بعد يوم واحد من الاجتماع
الرفيع المستوى بشأن الأمان والأمن
النوويين الذي عقده الأمين العام للأمم
المتحدة. وساعد ذلك الوفود على الاستفادة
من نتائج الدراسة التي أجريت على نطاق
منظومة الأمم المتحدة بشأن آثار حادث
فوكوشيا. وقد أوردت الدراسة في تحليلاتها
وتوصياتها إشارات كثيرة إلى دور اللجنة
وإلى نظامها الخاص بالتحقق. وتقرّ الدراسة،
على وجه الخصوص، بأهمية شبكة محطات
رصد النيوترون المشعّة في حالات الطوارئ
النووية، وتسلّط الضوء على الدور الحاسم
الأهمية الذي أدّته الشبكة خلال الحادث.

وهذه النقاط جسّدت أيضاً في البيانات
الوطنية التي أدلى بها خلال المناقشة العامة
في دورة الجمعية العامة. وأعربت دول
موقّعة كثيرة في كلماتها عن تأييدها للمعاهدة
ولأعمال اللجنة.

التغطية الإعلامية العالمية

أطلقت حملة إعلامية استباقية متعدّدة
الجوانب للترويج للمعاهدة ولأعمال المؤتمر.
ففي الفترة التي سبقت المؤتمر، تمّ تمهيد

الساحة بواسطة عدد من مقالات الرأي
بقلم شخصيات بارزة، وتقارير إعلامية،
والحملة الجديدة المسماة «إغلاق الباب
في وجه التجارب النووية» التي أُطلقت
على موقع «يوتيوب». وعُقدت مؤتمرات
صحفية قبل المؤتمر (بها في ذلك بمناسبة
اليوم الدولي لمكافحة التجارب النووية)
وعلى هامش المؤتمر. ووفّر في الوقت شبه
الحقيقي، على صفحة ويب مخصّصة، بثّ
حيّ آني وتسجيلات صوتية وفيديوية ومواد
فوتوغرافية وبيانات. وبُنيت مقتطفات
رئيسية عبر موقع «تويتر». وأسفرت هذه
الأنشطة عن تغطية إعلامية جيدة للمؤتمر
في وسائل الإعلام الإذاعية والتلفزيونية
والمطبوعة والقائمة على الإنترنت، حيث
ظهر فيها ما مجموعه ٢٧٤ مقالا، بما في ذلك
في وسائل الإعلام في عدد من الدول المتبقية
من الدول المدرجة في المرفق ٢.

"بدء نفاذ المعاهدة، بعد انقضاء خمس عشرة سنة منذ فتح باب التوقيع عليها، قد بات ملحا أكثر من أي وقت مضى."

الإعلان الختامي الصادر
عن مؤتمر عام ٢٠١١
المعني بالمادة الرابعة عشرة